

ملف المناصرة

أحمد جمال زيادة

Ahmed Gamal Ziada

خارج الاحتجاز مصر

صحفي مصري ورئيس تحرير «زاوية ثالثة»، يعيش في المنفى في بلجيكا منذ 2019. احتُجز احتياطيًا من ديسمبر/كانون الأول 2013 حتى 2015 بسبب تغطيته احتجاجات ثم بُرّئ، واحتُجز مجددًا في 2019 بتهمة نشر أخبار كاذبة. في أغسطس/آب 2023 اعتقلت قوات الأمن المصرية والده ووجّهت إليه تهمة الانتماء إلى جماعة محظورة، عقابًا للأسرة على تقارير أحمد في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية في ديسمبر/كانون الأول 2023.

هيومينا.
أعدّته هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية · 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2026
رقم الملف HM-EG-2026-016

01

القضية في دقيقة

صحفي مصري ورئيس تحرير «زاوية ثالثة»، يعيش في المنفى في بلجيكا منذ 2019. احتُجز احتياطيًا من ديسمبر/كانون الأول 2013 حتى 2015 بسبب تغطيته احتجاجات ثم بُرّئ، واحتُجز مجددًا في 2019 بتهمة نشر أخبار كاذبة. في أغسطس/آب 2023 اعتقلت قوات الأمن المصرية والده ووجّهت إليه تهمة الانتماء إلى جماعة محظورة، عقابًا للأسرة على تقارير أحمد في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية في ديسمبر/كانون الأول 2023.

الحالة	**خارج الاحتجاز**
تاريخ القبض	**29 يناير/كانون الثاني 2019**
الدولة	**مصر**
التهم	**التجمهر (قضية 2013، وحصل على البراءة)** **الاعتداء على أفراد الشرطة (قضية 2013، وحصل على البراءة)** **نشر أخبار كاذبة (قضية 2019)**

نطالب السلطات بما يلي:

مطالبنا

01 الوقف الفوري لكل أشكال المضايقة والاستدعاء والمراقبة والتهديد ضد أسرة أحمد جمال زيادة.

02 الكف عن استخدام أفراد الأسرة وسيلة ضغط لإسكات أحمد جمال زيادة.

03 إسقاط أي تهم ملفقة ضد أفراد الأسرة ورفع القيود عن سفرهم وأموالهم وعملهم.

04 الالتزام بإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، الذي يحظر الانتقام من أسر المدافعين.

05 الوقف الفوري لكل استهداف عابر للحدود ضد أحمد جمال زيادة، بما فيه المراقبة وحملات التشهير وإساءة استخدام الإنتربول والمضايقات القنصلية.

06 سحب أي أحكام غيابية أو تهم ذات دوافع سياسية مرتبطة بالعمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

07 الالتزام بإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان وبإرشادات المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن القمع العابر للحدود.

آخر مستجدات القضية
امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة:
https://humena.org/ar/defenders/ahmed-gamal-ziada/

02

الانتهاكات الموثقة

	المعيار الدولي
الاحتجاز التعسفي	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9
تجريم التضامن	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 21 و22 إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 5
المساس بالشرف والسمعة	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 17 إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 12
الحرمان من الزيارة العائلية	قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القاعدة 58
الإخفاء القسري	الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 2 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 9 و16
النفي القسري	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 12(4)
المضايقة القضائية	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12
انتهاك حرية الصحافة	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19
الانتقام من ذوي الشخص	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 12
التهديد والترهيب	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 12
القمع العابر للحدود	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 12

03

مسار القضية

28 ديسمبر/كانون الأول 2013

اعتقال

اعتقاله أثناء تغطية احتجاجات جامعة الأزهر

اعتُقل أحمد جمال زيادة أثناء تغطيته اشتباكات في جامعة الأزهر بصفته مصورًا صحفيًا لشبكة يقين، وصودرت كاميرته ووُجّهت إليه تهمتا التجمهر غير القانوني والاعتداء على الشرطة.

2015

براءة

تبرئته في قضية الأزهر

برّأته المحكمة في القضية المتعلقة بتغطيته أحداث الأزهر.

2015

إفراج

الإفراج عنه بعد أكثر من عام في الحبس الاحتياطي

أُفرج عنه بعد ما بين 16 و18 شهرًا من الحبس الاحتياطي، وقال إنه تعرّض للتعذيب أثناء احتجازه.

29 يناير/كانون الثاني 2019

اعتقال

احتجازه في مطار القاهرة لدى عودته من تونس

أوقفه أفراد الأمن في مطار القاهرة الدولي لدى عودته من تونس، حيث كان يعمل مراسلًا لموقع إنكفاضة، واحتُجز بمعزل عن العالم الخارجي وظل مكانه مجهولًا نحو أسبوعين.

13 فبراير/شباط 2019

الظهور في الاحتجاز

ظهوره أمام النيابة واتهامه بنشر أخبار كاذبة

ظهر أمام النيابة ووُجّهت إليه تهمة نشر أخبار كاذبة، ومُدّد حبسه في 16 فبراير/شباط.

مارس/آذار 2019

إفراج مشروط

إخلاء سبيله بكفالة

أمرت محكمة بإخلاء سبيله بكفالة قدرها 10 آلاف جنيه في 2 مارس/آذار 2019، وأُفرج عنه في مارس. وتؤرخ بعض المصادر الإفراج بأبريل 2019.

ديسمبر/كانون الأول 2019

المغادرة إلى المنفى

مغادرته مصر إلى بلجيكا

غادر مصر إلى بلجيكا، حيث يعيش ويعمل في المنفى منذ ذلك الحين.

2023

نشاط المدافع أو المدافعة

تأسيسه موقع زاوية ثالثة في بروكسل

أسس موقع «زاوية ثالثة» للصحافة الاستقصائية في بروكسل.

22 أغسطس/آب 2023

سياق

اعتقال والده قرب مكان عمله في الجيزة انتقامًا من عمل ابنه الصحفي

اعتقل ضباط أمن بملابس مدنية والده جمال عبد الحميد زيادة قرب ورشته في الجيزة، وأخذوا هاتفه واقتادوه إلى مكان مجهول، حيث عُصبت عيناه وقُيّدت يداه واستُجوب مرارًا عن عمل ابنه الصحفي، ووصف أحد المحققين ابنه بالصحفي الهارب. ويدير والده ورشة صغيرة للملابس ولم ينخرط قط في أي نشاط سياسي أو حقوقي.

23 أغسطس/آب 2023

سياق

توجيه اتهامات إلى والده أمام نيابة أمن الدولة العليا

مثل والده أمام نيابة أمن الدولة العليا، ووُجّهت إليه تهم إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ونشر أخبار كاذبة والانتماء إلى جماعة محظورة في القضية رقم 2064 لسنة 2023، ثم أُمر بحبسه خمسة عشر يومًا على ذمة التحقيق. ومُنعت الأسرة من زيارته رغم تاريخه المرضي الموثّق.

20 سبتمبر/أيلول 2023

سياق

الإفراج عن والده مع بقاء القضية المرفوعة ضده مفتوحة

أمرت نيابة أمن الدولة العليا بإخلاء سبيل والده في 19 سبتمبر/أيلول 2023، ووصل إلى منزله فجر 20 سبتمبر/أيلول. ولا تزال القضية المرفوعة ضد والده مفتوحة.

04

القصة كاملة

الخلفية والعمل

أحمد جمال زيادة صحفي مصري ومحقق صحفي وباحث في مجال حقوق الإنسان. وهو رئيس تحرير موقع زاوية ثالثة، وهو موقع إخباري مستقل ينشر تقارير عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مصر. ونُشرت أعماله الاستقصائية في *مصر العربية* و*العربي الجديد* والجزيرة. وقبل مغادرته مصر، عمل باحثًا حقوقيًا لدى عدد من المنظمات الحقوقية المصرية. وهو مدافع ثابت عن حرية التعبير وعن الإفراج عن الصحفيين المسجونين.

ونشر موقع زاوية ثالثة تحليلات نقدية للسياسات الاقتصادية للحكومة المصرية، ولوضع الحريات السياسية، ولما يُسمى الحوار الوطني الذي أطلقه الرئيس عبد الفتاح السيسي. وفي الأشهر التي سبقت الانتخابات الرئاسية في ديسمبر/كانون الأول 2023، كتب أحمد عدة مقالات وثّق فيها القيود المفروضة على التنظيم السياسي والإعلام والمجتمع المدني. ونشر الموقع أيضًا تحقيقات عن الاحتجاز التعسفي وأوضاع السجون.

حالات القبض السابقة والتعذيب

قبضت السلطات المصرية على أحمد جمال زيادة مرتين بسبب عمله الصحفي. ففي 28 ديسمبر/كانون الأول 2013، اعتُقل أثناء تغطيته احتجاجات في جامعة الأزهر بصفته مصورًا صحفيًا لشبكة يقين. واحتُجز احتياطيًا ما بين 16 و18 شهرًا وتعرّض للعنف الجسدي والتعذيب. وبُرّئ وأُفرج عنه عام 2015. وفي 29 يناير/كانون الثاني 2019، احتُجز في مطار القاهرة لدى عودته من تونس، وظل بمعزل عن العالم الخارجي نحو أسبوعين، ثم وُجّهت إليه تهمة نشر أخبار كاذبة. وأُخلي سبيله بكفالة في مارس/آذار 2019.

وبعد الإفراج عنه عام 2019، غادر أحمد مصر وانتقل إلى بلجيكا، حيث يتابع دراسته في العلاقات الدولية والعلوم السياسية. ويواصل من المنفى إعداد التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان في مصر والدفاع عن حرية الصحافة.

القبض على والده

في 22 أغسطس/آب 2023، قبضت قوات الأمن المصرية على جمال عبد الحميد زيادة، والد أحمد، قرب مكان عمله في الجيزة. واحتجزه ضباط بملابس مدنية دون إبراز مذكرة توقيف. وصادروا هاتفه المحمول واقتادوه إلى مكان مجهول. وخلال الاستجواب، كان معصوب العينين ومقيّد اليدين. واستجوبه الضباط مرارًا عن عمل ابنه الصحفي. ووصف أحد المحققين أحمد بأنه «الصحفي الهارب» واتهمه بالتحريض على المعارضة ضد الدولة.

وجمال عبد الحميد زيادة صاحب عمل صغير يدير ورشة لتصنيع الملابس. ويستخدم وسائل التواصل الاجتماعي حصرًا للترويج لعمله. وليس له أي سجل من الانخراط في العمل الحقوقي أو النشاط السياسي أو أي قبض سابق. ويبدو أن احتجازه جرى فقط بسبب صلة القرابة التي تربطه بأحمد.

التهم وظروف الاحتجاز

عُرض جمال عبد الحميد زيادة على نيابة أمن الدولة العليا، ووُجّهت إليه ثلاث تهم: إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ونشر أخبار كاذبة، والانتماء إلى جماعة محظورة. وأُمر بحبسه خمسة عشر يومًا على ذمة التحقيق. وحُرمت أسرته من الإذن بزيارته، رغم حالته الصحية الموثّقة ومخاوف الأسرة على صحته.

وتحاكي التهم الموجهة إلى جمال الصيغ التي تستخدمها النيابة المصرية روتينيًا لاحتجاز الصحفيين والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وفي هذه القضية، طُبّقت على رجل لا حضور عامًا له، ولا سجل له في النشاط السياسي، ولا صلة له بالصحافة سوى ابنه.

القمع العابر للحدود واستهداف الأسر

يأتي القبض على جمال عبد الحميد زيادة ضمن نمط موثّق جيدًا لاستهداف السلطات المصرية أقارب المعارضين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في المنفى. فباحتجاز أفراد الأسر داخل مصر، تسعى الدولة إلى الضغط على المنتقدين المقيمين في الخارج أو إسكاتهم. وتعرّض الأقارب للقبض والاستجواب والملاحقة القضائية وحظر السفر وتجميد الأصول، بديلًا عن أفراد يقعون خارج متناول قوات الأمن المصرية.

وتجسّد قضية أحمد جمال زيادة استراتيجية القمع العابر للحدود هذه. فقد وقع القبض على والده بعد وقت قصير من نشر أحمد مقالات تنتقد الحكومة في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية في ديسمبر/كانون الأول 2023. ولم يتركّز الاستجواب على سلوك جمال نفسه، بل انصبّ كليًا على عمل ابنه. ويمثّل الاحتجاز عقابًا وتحذيرًا في آن واحد.

السياق الدولي

يقيم أحمد جمال زيادة حاليًا في بلجيكا، حيث يواصل عمله الصحفي ودراسته. وأُفرج عن والده في سبتمبر/أيلول 2023، لكن القضية المرفوعة ضده بتهم يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها ذات دوافع سياسية ظلت مفتوحة حتى سبتمبر/أيلول 2023. وتوضّح القضية امتداد القمع الذي تمارسه الدولة المصرية خارج حدودها، واستخدام أفراد الأسر أدواتٍ للإكراه ضد المدافعين في المنفى.

05

نموذج رسالة

الرسالة بالإنجليزية، وهي اللغة التي تعمل بها أغلب الجهات المرسلة إليها.

انسخوها وعدّلوها وأرسلوها من بريدكم الخاص.

Your Excellency,

I am writing to express grave concern about the campaign of reprisals targeting the family of human rights defender Ahmed Gamal Ziada, journalist, columnist, investigative reporter, and editor-in-chief of the independent news website Zawia3; human rights researcher and advocate for press freedom and the release of imprisoned journalists. Punishing relatives for the peaceful work of a defender is collective punishment and a violation of international law.

Egyptian security forces arrested the father of exiled journalist Ahmed Gamal Ziada in August 2023, interrogating him solely about his son's reporting from Belgium and charging him with belonging to a banned group, a clear case of family-targeting to silence an exiled critic.

I respectfully urge your authorities to:
1. Immediately end all harassment, summons, surveillance, and threats against the family of Ahmed Gamal Ziada in Egypt;
2. Cease the use of family members as leverage to pressure Ahmed Gamal Ziada into silence;
3. Drop any fabricated charges against family members and unblock their travel, financial, and professional rights;
4. Comply with the UN Declaration on Human Rights Defenders, which explicitly prohibits reprisals against the families of defenders;
5. Immediately end all transnational targeting of Ahmed Gamal Ziada, including surveillance, defamation campaigns, Interpol misuse, and consular harassment.

I will continue to monitor the welfare of Ahmed Gamal Ziada's family in Egypt and will publicly raise concerns at every level until the reprisals stop.

Respectfully,

[Your name]
[Your city, country]
8 November 2026